الأمم المتحدة

A/57/812–S/2003/544

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
16 May 2003
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه بيانا أصدرته وزارة خارجية كوبا في ٢ أيار/مايو الماضي بعنوان ''ليس لدى كوبا ما تخفيه ولا ما تخجل منه'' (انظر المرفق). وهذا البيان يشير إلى التقرير السنوي المعنون ''أنماط الإرهاب العالمي'' الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٦٠ المعنون ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي'' ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) برونو **رودريغيز باريا**
السفير
الممثل الدائم

050603 050603 03-36152 (A)
0336152

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة الخارجية الكوبية: ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣

ليس لدى كوبا ما تخفيه ولا ما تخجل منه

أصدرت حكومة الولايات المتحدة، يوم الأربعاء الماضي ٣٠ نيسان/أبريل، تقريرها السنوي المعنون ''أنماط الإرهاب العالمي''. وأدرجت كوبا مرة أخرى في قائمة الدول التي يزعم أنها ترعى الإرهاب على الصعيد الدولي.

ولذلك، فإن حكومة كوبا تعرب مرة أخرى عن رفضها الشديد لهذا الإجراء المشين المتمثل في إدراج بلدنا في هذه القائمة الأحادية والمزيفة. وتكذب إدارة بوش مرة أخرى على الرأي العام الأمريكي والدولي في مسعاها لتبرير سياسة الحصار القاسية واللاإنسانية، والأعمال العدائية والعدوانية ضد كوبا، عن طريق توجيه اتهامات كاذبة. وبهذا، فإن حكومة الولايات المتحدة ما فتئت تفقد مصداقيتها في حملتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي باللجوء إلى الألاعيب السياسية والأكاذيب المفضوحة ضد كوبا استجابة للهاجس المستحوذ عليها وهو تدمير الثورة.

وفي الوقت الذي تدرج فيه حكومة الولايات المتحدة على نحو تعسفي كوبا في قائمة البلدان التي يزعم أنها ترعى الإرهاب في العالم، فإنها ترفض، بناء على حجج واهية تجافي المنطق ولا تقوم على أي أساس، الاقتراح الذي تقدمت به كوبا للاشتراك في برنامج ثنائي لمكافحة الإرهاب. وقد قدم هذا الاقتراح أول ما قدم إلى حكومة الولايات المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وقدم من جديد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بمناسبة انعقاد الجولة التاسعة عشرة من المحادثات التي يجريها البَلَدان بشأن الهجرة.

واستجابة لدوافع انتخابية خسيسة في فلوريدا حيث تقوم المافيا الإرهابية، التي نظمت مئات الهجمات الإرهابية ضد كوبا، بعملياتها دون عقاب وبوازع كراهية متأصلة للمثال والبديل الذي تقدمه الثورة الكوبية لبلدان العالم الثالث، أفرغت حكومة الولايات المتحدة حملتها لمكافحة الإرهاب الدولي من أي منطق سياسي بإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وتعلم كوبا، وربما أكثر من أي بلد آخر في العالم، ما يعنيه الإرهاب. فمنذ عام ١٩٥٩، كنا ضحايا أشد أنواع الإرهاب وحشية وهو إرهاب كثيرا ما رعته حكومة الولايات المتحدة نفسها وحمته ومولته ونظمته وأدى إلى مقتل آلاف المواطنين الكوبيين.

إن السياسة التي تنتهجها الثورة الكوبية في مجال الإرهاب لا تقبل الشكوك، ناهيك عن شكوك واشنطن. فكوبا تدين جميع الأعمال والطرق والممارسات الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبها وأيا كانت ضحيتها وأيا كانت الأسباب وراءها. وتدين كذلك أي أعمال تهدف إلى تشجيع أي أعمال أو طرق أو ممارسات إرهابية أو دعمها أو تمويلها أو التستر عليها.

وكانت كوبا أولى البلدان التي أدانت بقوة ودون تردد جرائم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأعربت عن تعازي شعبنا لشعب الولايات المتحدة وعن استعدادنا لتقديم المساعدة الطبية والإنسانية للضحايا. واقترحت فورا فتح مجالها الجوي ومطاراتها لاستقبال طائرات المسافرين المحلقة في الجو والمتجهة في ذلك الوقت العصيب إلى الولايات المتحدة.

وتدين وزارة الخارجية الكوبية أمام الشعب الكوبي والرأي العام الدولي المغالطات والأكاذيب التي تحاول بها حكومة الولايات المتحدة أن تخدع العالم وتخدع شعبها وتدافع بالتالي عن سياستها العدائية والعدوانية ضد بلدنا.

وأمام تكرار هذه الاتهامات الكاذبة نجد أنفسنا مجبرين مرة أخرى على تبيان الحقيقة

فقد دأبت حكومة الولايات المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ على إصدار قوائم ''الدول الراعية للإرهاب الدولي'' في إطار سياستها الرامية إلى الهيمنة على العالم. وتفرض على هذه الدول طائفة واسعة من الجزاءات، منها الجزاءات الاقتصادية، والحصار، وتجميد الأصول في المصارف الأمريكية، وتدابير العزل السياسي وما إلى ذلك. وتضم القائمة حاليا سبعة بلدان هي: العراق وإيران وسوريا والسودان وليبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكوبا. وبمجرد إلقاء نظرة على القائمة تتبدى الأهداف السياسية الواضحة التي وراءها.

وعلاوة على ذلك، فإن وزارة الخارجية تصدر منذ عام ١٩٨١ تقريرا بعنوان ''أنماط الإرهاب العالمي'' تطلع من خلاله كونغرس الولايات المتحدة على حالة الإرهاب الدولي في السنة السابقة استنادا إلى آرائها الخاصة دون الارتكاز على أي أساس قانوني أو الحصول على أي موافقة دولية.

وقد أضيفت كوبا إلى القائمة في آذار/مارس ١٩٨٢. وفي السنة ذاتها، أشار إليها لأول مرة التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن ''أنماط الإرهاب العالمي''. ومنذئذ، وعلى مدى ٢١ عاما حتى الآن، استمرت حكومة الولايات المتحدة في توجيه اتهاماتها الافترائية المغرضة إلى كوبا في مجال الإرهاب.

وقد تعددت الذرائع الرامية إلى إدراج كوبا في القائمة على مدى كل هذه السنوات، لكن عدم مصداقيتها وموضوعيتها وعدم قدرة من يتهموننا على دعمها ظلت واضحة للعيان. ولم تنجح حكومة الولايات المتحدة، ولن تنجح أبدا، في إثبات مشاركة كوبا في أي عمل إرهابي. واتهاماتها عفى عليها الزمن لدرجة أن بعض موظفيها خلصوا إلى أن إدراج كوبا في القائمة هو مجرد أداة سياسية تستخدم ضد بلدنا. ومنذ منتصف التسعينات، وذرائعها تنضب ونظرا لعجزها عن اختلاق ذرائع جديدة، استمرت في تكرار الأكاذيب نفسها ضد كوبا في تقاريرها الأخيرة.

فما هي الادعاءات الخاطئة التي تسوقها حكومة الولايات المتحدة لإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب في العالم؟

١ - تواجد أعضاء منظمة ''أرض الباسك والحرية'' (إيتا).

٢ - حماية كوبا ودعمها لأعضاء جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية.

٣ - تواجد هاربين من العدالة الأمريكية في كوبا.

٤ - إلقاء القبض في كولومبيا على ''خبير في الأسلحة'' تابع للجيش الجمهوري الايرلندي أقام بعض الوقت في هافانا بتهمة تدريب أعضاء القوات المسلحة الثورية الكولومبية على استخدام المتفجرات.

٥ - ''معارضة'' كوبا لـ ''الائتلاف'' الذي تقوده الولايات المتحدة من أجل النهوض بحملتها العالمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والانتقادات التي وجهتها إلى عدد من السياسات والإجراءات ذات الصلة التي اتخذتها الولايات المتحدة. وإرسال وكلاء إلى سفارات الولايات المتحدة في العالم لتزويدها بمعلومات كاذبة من أجل الإخلال بالتحقيقات.

١ - بخصوص وجود أعضاء تابعين لمنظمة أرض الباسك والحرية في بلدنا

إن وجود أعضاء من منظمة أرض الباسك والحرية في بلدنا كان في الأصل نتيجة طلب من حكومتي إسبانيا وبنما قصد المساعدة في إيجاد تسوية لوضع تعيشه بنما ويهدد بأن

يصبح معقدا للغاية. واستنادا إلى هذا الطلب، تم التوصل في عام ١٩٨٤ إلى اتفاق مع حكومة إسبانيا التي كان يرأسها آنذاك فيليبي غونساليس ومع حكومة بنما. وعملا بذلك الاتفاق، قدمت إلى كوبا مجموعة من أعضاء تلك المنظمة.

وأعضاء منظمة أرض الباسك والحرية المقيمون في كوبا لم يستخدموا قط إقليمنا لأنشطة باسم تلك المنظمة وموجهة ضد إسبانيا أو أي بلد آخر. وكوبا تحترم بدقة روح ذلك الاتفاق. ومسألة وجود هؤلاء الأعضاء في كوبا هي مسألة ثنائية، جرت بشأنها مناقشات مع حكومة إسبانيا. وليس لحكومة الولايات المتحدة الحق أو السلطة لكي تتدخل في هذه المسائل التي ليست لها صلة إطلاقا بأمنها الوطني أو أمن أي دولة أخرى، ناهيك عن أي تأثير في هذا الصدد.

٢ - بخصوص ما يزعم من توفير الملاذ الآمن والدعم لأفراد القوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني لكولومبيا

من المنظمات التي تعطي الولايات المتحدة لنفسها ''الحق'' في تصنيفها كجماعات إرهابية، وهو حق غير مخول لها، القوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني لكولومبيا.

إن المحادثات بين الحكومة والمغاورين معلقة حاليا، ولكن، كما هو معلوم، كانت حكومة كولومبيا قد اتفقت مع قوات المغاورين تلك على طلب مشاركة كوبا في عملية السلام، ولا يزال كل منهما محتفظا بموقفه. وكوبا تؤيد حلا سياسيا متفاوضا عليه لتحقيق السلام في كولومبيا. فنحن من أعضاء مجموعة البلدان الميسرة للحوار بين القوات المسلحة الثورية لكولومبيا والحكومة، إلى جانب بلدان أخرى من الأمريكتين وأوروبا، كما أننا من أعضاء مجموعة البلدان الصديقة من أجل محادثات السلام بين جيش التحرير الوطني والحكومة الكولومبية، وهي مجموعة تضم أيضا فرنسا وإسبانيا وسويسرا والنرويج. وقد عُقدت في بلدنا عدة جولات من المفاوضات بين حركات المغاورين والحكومة الكولومبية. وكانت شفافية موقف حكومة كوبا وإسهاماتها في عملية السلام الكولومبية قد حظيت باعتراف واسع ليس فقط من جانب القوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني وإنما أيضا من جانب الأمم المتحدة والحكومة الكولومبية ذاتها، التي صرحت بذلك علنا.

وعدم معقولية هذه الحجة يتجلى بوضوح في تقرير وزارة الخارجية ذاته الذي يقر بأن ''الحكومة الكولومبية على علم بتلك الترتيبات ووافقت عليها فيما يبدو، وأشارت إلى أنها تلتمس استمرار وساطة كوبا في عملية السلام''.

٣ - بخصوص وجود أمريكيين فارين من العدالة في كوبا

بخصوص ما يفترض من وجود أشخاص فارين من نظام العدالة الأمريكي في كوبا، تجدر الإشارة إلى أن حكومة الولايات المتحدة هي التي تؤوي طيلة هذه السنوات، وتحديدا كجزء من سياستها العدوانية ضد كوبا، كل إرهابي أو مجرم كوبي يصل إلى إقليم الولايات المتحدة بأي وسيلة كانت. ومنذ اللحظات الأولى لانتصار الثورة، آوت الولايات المتحدة مئات الأتباع وأعوان التعذيب والمجرمين الموالين لفولخنسيو باتيستا الذين فروا من العدالة الثورية. وطيلة ما يزيد على أربعة عقود، ما برحت تنتهج سياسة حماية وإيواء كل مجرم يصل إلى الولايات المتحدة بعد ارتكاب جرائم ضد كوبا وشعبها. ويحظى القتلة المعترفون بجرمهم والإرهابيون ومختطفو السفن والطائرات والمجرمون من جميع الأصناف بترحيب حكومة الولايات المتحدة التي لم تقم قط حتى بمحاولة إعادة أي واحد من هؤلاء الأشخاص الذين تطلبهم العدالة الكوبية.

وقد تم التوقيع على اتفاقين لتسليم المجرمين بين كوبا والولايات المتحدة أحدهما في عام ١٩٠٤ والآخر في عام ١٩٢٦. وكوبا ليست هي التي توقفت عن احترام هذين الاتفاقين. ففي ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، أرسلت وزارة خارجية كوبا مذكرة دبلوماسية إلى وزارة خارجية الولايات المتحدة تطلب فيها تسليم عدد من الفارين من العدالة الكوبية وأتباع باتيستا الذين فروا إلى الولايات المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ، أرسلت عشرات المذكرات الدبلوماسية التي تطلب إعادة أشخاص ارتكبوا جرائم في بلدنا ثم سافروا إلى الولايات المتحدة. ولم تلق أية واحدة من هذه المذكرات استجابة من قبل حكومة الولايات المتحدة. ولم تُعِد الولايات المتحدة قط أي فار من العدالة الكوبية. وهناك إرهابيون ومجرمون معروفون يتجولون بحُرية في شوارع ميامي منذ سنوات بدون أن يزعجهم أحد أو تسلط عليهم أي عقوبة بل ويتمتعون بكافة الامتيازات، مثل لويس بوسادا كاريليس، وأورلاندو بوتش، وغاسبار خيمينيس إسكوبيدو، وبيدرو ريمون، وغييرمو نوفو سامبول، وليونيل ماسياس، ونازاريو سارجنت، وفرنسيسكو خوسيه هرنانديس كالفو، وخوسيه باسولتو، وروبن داريو لوبيس كاسترو، وروبرتو مارتن بيريس، وسلفيريو رودريغيس بيريس، ورودولفو فروميتا، ورامون ليوكاديو بوناتشيا، وويليم تشافيس وغيرهم كثيرون.

وكانت كوبا من أول ضحايا الممارسة الإرهابية لاختطاف الطائرات. فما بين عامي ١٩٥٩ و ٢٠٠١، اختطفت ٥١ طائرة كوبية والأغلبية الساحقة منها تم تحويل وجهتها إلى الولايات المتحدة. وبقي كثير من تلك الطائرات في الولايات المتحدة، وهي لا تزال موجودة هناك بعد أن سرقتها مافيا ميامي بكل صفاقة. وخلال عمليات الاختطاف هذه جرى قتل أو جرح عدد كبير من الطيارين والحراس وغيرهم. ولم تعاقب حكومة

الولايات المتحدة أي واحد من مختطفي الطائرات. وبالمقابل، تم بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٤ اختطاف ٧١ طائرة في الولايات المتحدة وتحويل وجهتها إلى كوبا. وأدين ٦٩ من المشاركين في تلك الأعمال وقضوا عقوبات في كوبا. ومعظمهم غادر البلد بعد انتهاء مدة العقوبة.

وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، أعادت حكومة كوبا اثنين من مختطفي الطائرات إلى الولايات المتحدة حيث تم تقديمهما إلى العدالة هناك، وكانت قد حذرت من أنها ستنفذ هذا التدبير بالنسبة لأي حالة تطرأ مستقبلا. وبهذا الشكل نجحت كوبا في القضاء على ممارسة اختطاف الطائرات وتحويلها إلى إقليمها.

وتصرفات سلطات الولايات المتحدة حاليا تتسم بنفس انعدام المسؤولية الذي كانت عليه في السابق، ويتجلى ذلك بوضوح في تأليب الرأي العام ضد كوبا بخصوص اختطاف الطائرتين من طراز DC-3 و AN-24 وغير ذلك من الطائرات والسفن الكوبية، وهو أمر نقلت بشأنه معلومات مستفيضة إلى شعبنا.

وفي السنوات الأخيرة أعيد أشخاص آخرون إلى الولايات المتحدة. ومعلوم أن مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٢ أفادت بأنه في ١٢ كانون الثاني/يناير من ذلك العام، سُلم إلى حكومة الولايات المتحدة المواطن الأمريكي جيسي جيمس بال الذي أدين في الولايات المتحدة من أجل جرائم متصلة بالمخدرات.

وفضلا عن ذلك، فإن بلدنا ما برح يبرهن عن التعاون التام في تبادل المعلومات مع سلطات الولايات المتحدة. وقد دخل كوبا بدون أي عائق المدعون العامون والمحققون الأمريكيون المعنيون بقضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير المشروعة والاختطاف وما إلى ذلك، وأدلى مسؤولون كوبيون بشهادات في العديد من المحاكمات بالولايات المتحدة عندما طلبت سلطاتها تعاونهم.

٤ - بخصوص وجود "متخصص في الأسلحة" تابع للجيش الجمهوري الأيرلندي في كوبا

إن تقرير وزارة الخارجية لهذا العام يكرر من جديد الكذبة التي ظهرت أول ما ظهرت في تقرير عام ٢٠٠١. وهذه المسألة قد تم إيضاحها علنا وبالتفصيل.

و ''خبير الأسلحة'' المفترض التابع للجيش الجمهوري الأيرلندي، وهو السيد نيال كونولي، قد اعتقل في آب/أغسطس ٢٠٠٠ في بوغوتا، كولومبيا حيث شرعت السلطات الكولومبية في إجراءات قانونية ضده لم لا تزال جارية حتى الآن.

والسيد نيال كونولي عاش في كوبا من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠؛ وخلال تلك الفترة كان موجودا في بلدنا بصفته ممثل ''الشن فاين''، وهو حزب أيرلندي قانوني له أعضاء في البرلمان البريطاني. وكانت أنشطته في كوبا دائما ذات طابع سياسي بحت في إطار العلاقات مع الحزب الشيوعي الكوبي وغيره من الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية.

٥ - بخصوص ما يسمى "معارضة" كوبا لتحالف الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب العالمي، والانتقادات الموجهة للسياسات والإجراءات التي اعتمدتها سلطات الولايات المتحدة الأمريكية وما ظُن بأنه محاولات من جانب كوبا لـ "تغيير مسار" التحقيقات التي قامت بها الولايات المتحدة في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أو "إعاقتها" ؛ وتقديم معلومات "مضللة" و "ضئيلة الأهمية" بشأن الإرهابيين

لا شك أن هذه أشنع الذرائع في جملة ما تلجأ إليه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإقحام كوبا في لائحة الدول الراعية للإرهاب. فحكومة الولايات المتحدة تحاول من خلال هذه الذريعة حجب كل ما قامت به كوبا في مكافحة الإرهاب الدولي والتقليل من شأنه. فمن خلال هذه الذريعة المضللة، تحاول حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تضليل الرأي العام بعدم اعترافها بالمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكوبية في أعقاب الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

فإضافة إلى البيانات التي أدلى بها قادة الثورة في ما يتعلق بالهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، وما قمنا به في البداية من إجراءات وما اتخذناه من خطوات على الصعيد الدولي والتي يعرفها شعبنا بأسره، من الأهمية التنويه بما يلي:

- في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سلمت وزارة الخارجية المذكرة الدبلوماسية رقم ١٦١٣ التي تتضمن ردا على طلب معلومات قدمه قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة بشأن قائمة مكونة من ٢٥ شخصا زُعم أنهم دخلوا كوبا بصفة سياح واعتبرتهم سلطات الولايات المتحدة الأمريكية إرهابيين.
- وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سلمت الوزارة قسم رعاية المصالح المذكرة الدبلوماسية رقم ١٦٢١ التي تتضمن معلومات بشأن تسعة مواطنين أجانب كانوا موجودين في بلدنا وطُلب منا معلومات بشأنهم.

- وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، سلمت الوزارة قسم رعاية المصالح مذكرة دبلوماسية عرضت فيها بيع أدوية لعلاج الأنثراكس بسعر الكلفة. وقد تم عرض كمية تصل إلى ١٠٠ مليون حبة سيبروفلوكساسين.

- وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، سلمت الوزارة قسم رعاية المصالح، على سبيل الهبة، ١٠٠ حبة سيبروفلوكساسين كانت البعثة الدبلوماسية للولايات المتحدة قد طلبتها من أجل الأشخاص الذين كانوا يتناولون حقائب دبلوماسية اشتبه في تلوثها بالأنثراكس.

- وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أبلغت الوزارة قسم رعاية المصالح استعداد بلدنا القيام على الفور بتسليم جهازين تكنولوجيين متطورين استحدثهما مركز أبحاث الجهاز العصبي من شأنهما أن يساعدا السلطات الطبية في الولايات المتحدة على تحديد خلايا الأنثراكس. وقد أُبلغ قسم رعاية المصالح أيضا أن لدينا إمكانية إنتاج عدد من الأجهزة لتسليمها إلى السلطات الأمريكية، دون أي فائدة تجارية.

وقد قدمنا للسلطات الأمريكية المعلومات والموارد التي كانت بحوزتنا. وقد قمنا بذلك بحس من المسؤولية والجدية. ولم يكن لدى حكومة الولايات المتحدة حتى الجرأة السياسية للاعتراف علنا بتعاون كوبا معها، بل ذهبت أبعد من ذلك فأطلقت مرة أخرى أكاذيب فاضحة.

إن بلدنا عارض بكل حزم وشدة الحربين اللتين شنتا على أفغانستان والعراق والمذهب النازي الفاشي الجديد الذي تجري محاولة فرضه في العالم، وسوف نواصل معارضتنا لذلك. ولدينا من الحجج والمبادئ ما يدفعنا إلى ذلك.

ففي ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وجّه نائب وزير الخارجية الأمريكي ومساعده لشؤون الأمريكتين السيد دان فيسك الذي كان مساعدا للسناتور السابق جيسي هيلمز وأحد محرري قانون هيلمز بورتون، اتهامات مماثلة ضد بلدنا. فقد اتهم السيد فيسك كوبا بتحويل مجرى التحقيقات التي كان بلده يجريها في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، زاعما أنها تقدم معلومات باطلة غير ذات أهمية عفا عليها الزمن، وأنها تعرقل بوسائل بشرية وإلكترونية جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الولايات المتحدة. وكان السيد فيسك يحاول آنذاك بأكاذيبه تحييد أثر ما سمي بـ ”مؤتمر القمة الوطني المعني بكوبا“ وهو مسعى قامت به بنجاح منظمات عديدة في الولايات المتحدة تعارض السياسة الأمريكية الموجهة ضد كوبا، ولا سيما ما يتعلق منها بالحصار، وتنادي بتغيير هذه السياسة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وصل السيد فيسك إلى حد التأكيد أن كوبا أرسلت ”منذ

١١ أيلول/سبتمبر ما لا يقل عن فار واحد كل شهر كان يقدم معلومات مضللة بشأن أعمال إرهابية زُعم أنها ستشن ضد الولايات المتحدة ومصالح غربية أخرى''.

ويشار إلى أن وزير خارجية بلدنا فيليبي بيريس روكيه دحض على الفور وبصورة حاسمة ما وجهه السيد فيسك من افتراءات. وقد تحدى الوزير السيد فيسك أن يقدم دليلا واحدا يؤيد اتهاماته. وقد انقضى أكثر من سبعة شهور على تصريحات السيد فيسك هذه ولم يرد أي موظف من الإدارة الأمريكية بعد على التحدي الكوبي ولا صدر أي تقرير من الحكومة الأمريكية ردا على ذلك.

ورغم ذلك، قررت وزارة الخارجية الأمريكية الآن اللجوء مجددا إلى هذه الذريعة المفضوحة والمضللة، بهدف إعادة تحريك ملف الإرهاب الواهي ضد كوبا. وقد قررت القيام بذلك في لحظة من النشوة الإمبراطورية، بعد أن تمكنت من احتلال العراق، وبعد أن طلب ممثلو المافيا الإرهابية في ميامي من البيت الأبيض سداد أجور خدماتهم بمعاقبة كوبا بأقصى وأشرس السبل الممكنة، وفي وقت يحاولون فيه باجتهاد افتراء استفزازات جديدة لتيسير شن هجوم عسكري على كوبا.

إننا ندعو حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إقامة البرهان على ما تزعمه من ''إيفاد العملاء إلى السفارات الأمريكية في العالم لتقديم أدلة تضليلية هدفها تقويض التحقيقات الجارية لمكافحة الإرهاب''.

كوبا ضحية إرهاب تنظمه وتموله وتنفذه الولايات المتحدة

إن حكومة الولايات المتحدة هي التي دأبت على مر الزمن على دعم الأنظمة الإرهابية والقمعية الرئيسية في العالم. والحكومة الأمريكية هي التي ساندت بشكل رئيسي الحكومات الدموية التي كان يرأسها بينوشيه وسوموزا ودوفالييه وباتيستا وستروسنر، فضلا عن الأنظمة العسكرية الدكتاتورية التي كانت تحكم غواتيمالا والسلفادور والأرجنتين ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وحكومة الولايات المتحدة هي اليوم الحليف الرئيسي لحكومة إسرائيل الإرهابية التي تمارس الإبادة الجماعية، حيث ترتكب المجازر بحق الشعب الفلسطيني دون أن تخضع لأي عقاب.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، تحررت كوبا من الإرهابيين والقتلة وممارسي التعذيب التابعين لنظام باتيستا الديكتاتوري الذين غادروا بلدنا متجهين إلى ملاذهم الحقيقي الآمن، الولايات المتحدة الأمريكية. فخلافا للولايات المتحدة، لا يوجد في كوبا مقر لأي من المنظمات الإرهابية كتلك العاملة دون عقاب في ميامي، كما أنه لم يوجد في أي وقت

من الأوقات في أي مصرف من مصارف بلدنا أي أموال مرتبطة بالأنشطة الإرهابية، وهو ما تم إبلاغه في أكثر من مناسبة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن.

إن حكومة الولايات المتحدة هي المسؤولة عن تطبيق سياسة إرهابية تمارس الإبادة الجماعية ضد كوبا، حيث تحاول إجبار الشعب الكوبي على الاستسلام من خلال الجوع والمرض، كما تحاول تحطيم ثورتنا وإعادة فرض حكمها الاستعماري الجديد علينا.

إن كوبا ترفض تعاريف الإرهاب التي تحاول حكومة الولايات المتحدة المجردة كليا من السلطة الأخلاقية فرضها من جانب واحد لوسم كوبا بالبلد الإرهابي أمام العالم أجمع.

إن محاولة الولايات المتحدة الظهور بمظهر قائدة حملة مكافحة الإرهاب الدولي فيما هي تحمي وتحرض وتدعم المنظمات الإرهابية التي تعمل منذ عقود ضد كوبا لهو مثال ما تنتهجه الولايات المتحدة من سياسة عدم الثبات والكيل بمكيالين.

إن حكومة الولايات المتحدة التي تتهم كوبا بالإرهاب هي التي أيدت نظام باتيستا الديكتاتوري الدموي الذي تسبب بمقتل ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص في كوبا، وبادرت، بعد انهيار هذا النظام، إلى تمويل وتدريب ودعم العصابات المسلحة والمجموعات الإرهابية المسؤولة عن كل أنواع الجرائم المرتكبة ضد شعبنا.

إن الحكومة التي تتهمنا حاليا بالإرهاب هي الحكومة التي غضت النظر عن مئات الاعتداءات التي تعرض لها قائدنا وقادة الثورة الآخرون في بلدنا، بل وساهمت فعليا في هذه الاعتداءات، وهي أيضا مسؤولة عن تخريب الباخرة الفرنسية لاكوبر، وافتعال الحريق والدمار في مخزن الإنكانتو، وهي التي نظمت ودعمت بقواتها المسلحة الاجتياح الفاشل لخليج الخنازير، وهي المسؤولة عن أعمال القرصنة الجوية والبحرية العديدة التي شُنت على السكان الكوبيين العزل والمنشآت المدنية، وهي التي دعمت إحراق مزارع قصب السكر، وإطلاق النار بالمدافع الرشاشة على الأراضي الكوبية، والهجوم على صائدي السمك الكوبيين المساكين واغتيال مقاتلي سلطتنا الوطنية الثورية وقوات حرس حدودنا.

إن حكومة الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأعمال الإرهابية المرتكبة بالقنابل والمتفجرات ضد بعثات كوبا الدبلوماسية المعتمدة في البرتغال وبلدان أخرى ولدى الأمم المتحدة، مما أسفر عن مصرع موظفين دبلوماسيين كوبيين وإصابة آخرين بجروح خطيرة. وهي أيضا المسؤولة عن اختفاء دبلوماسي من بلدنا في الأرجنتين واغتيال دبلوماسيين كوبيين في مدينة نيويورك نفسها.

إن الحكومة الأمريكية مسؤولة عن أفظع عمل إرهابي ارتُكب ضد كوبا وأكثرها إثارة للاشمئزاز، وهو تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الكوبية في الجو، مما أدى إلى مقتل ٧٣ شخصا.

وتتحمل حكومة الولايات المتحدة المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي نُفذت ضد فنادق كوبية في عام ١٩٩٧، والتي وقع ضحيتها أحد السياح الإيطاليين. وقد جرت هذه الأعمال، حسبما تم الاعتراف بذلك على نحو مسهب، بتنظيم من الإرهابي الكوبي الأصل لويس بوسادا كاريليس الذي كان يتلقى تدريبات على أيدي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للولايات المتحدة وكان موجودا على سجل رواتبها.

من هنا تتبين بوضوح رغبة الإدارة الأمريكية في التفتيش عن أي ذريعة، مهما كانت جنونية، تحاول من خلالها أن تبرر أمام الرأي العام الأمريكي والعالمي نواياها العدوانية ضد بلدنا وسياستها المعادية له والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي والإجرامي الذي تفرضه عليه.

ومنذ انتصار الثورة، حاولت الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة تصوير كوبا باعتبار أنها تشكل تهديدا للأمن الوطني للولايات المتحدة، وهي بذلك تذعن لمصالح أكثر القطاعات رجعية في مافيا ميامي.

وعلى الرغم من كل ذلك، وخلال السنوات الأخيرة، صدرت تصريحات عديدة من قبل موظفي وزارة الدفاع، وكذلك من العسكريين الأمريكيين، سواء الموجودين بالخدمة أو المتقاعدين، ومفادها أن كوبا لا تشكل تهديدا للأمن الوطني للولايات المتحدة. وتدحض هذه التصريحات الصادرة عن أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة والمسؤولين الحكوميين بوضوح الاتهامات الكاذبة لحكومة الولايات المتحدة.

وتسبب دعم حكومة الولايات المتحدة للأعمال الإرهابية الموجهة ضد كوبا في وفاة ٣ ٤٧٨ مواطنا كوبيا وإلحاق إصابات جسمانية بـ ٢ ٠٩٩ آخرين، على النحو الوارد وصفه بالتفصيل في ''دعوى شعب كوبا ضد حكومة الولايات المتحدة بشأن الخسائر البشرية''، وهي الدعوى المرفوعة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩، والتي لم ترد عليها حكومة الولايات المتحدة على الإطلاق. وتعيد كوبا تأكيد اتهامها لحكومة الولايات المتحدة بأنها هي المسؤولة المباشرة عن هذه الأعمال الوحشية وأنها ستكون مسؤولة عن ذلك أمام الشعب الكوبي. وتتبع حكومة الولايات المتحدة سياسة الإبادة الجماعية ضد شعب كوبا، والمتمثلة في الحصار غير الإنساني وغير المنطقي المفروض على بلدنا منذ أكثر من ٤٠ عاما.

ولم يظهر الإرهاب الدولي فجأة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فقبل هذا التاريخ وبعده، تعاونت كوبا بطريقة تتسم بالإخلاص والمسؤولية مع حكومة الولايات المتحدة. ونحن على اقتناع واع بضرورة توحيد جميع القوى الممكنة في مكافحة هذه الآفة الدولية واتباع تقاليدنا السياسية بهذا الشأن.

وإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا أن تظهر التزامها بمكافحة الإرهاب، فإن الفرصة متاحة الآن لاتخاذ إجراء حاسم، وبدون أي معايير مزدوجة، ضد مختلف المنظمات الإرهابية التي تهاجم كوبا انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة طوال هذه السنوات. ويتعين على حكومة الولايات المتحدة أن تطلق دون أي تأخير، سراح أبطال جمهورية كوبا: رينيه سويريرت، ورامون لابانينيو سالازار، وفيرناندو غونساليس يورت، وأنطونيو غيريرو رودريغس، وخيراردو هيرناندیس نورديلو. فقد تم إيداع هؤلاء الأشخاص في سجون الولايات المتحدة بطريقة ظالمة بينما تمثلت جريمتهم الوحيدة في الدفاع عن الشعبين الكوبي والأمريكي ضد الأنشطة الإرهابية التي يستمر تنظيمها انطلاقا من فلوريدا حتى اليوم.

وعلى الرغم من المحاكمة غير العادلة تماما التي أجريت لأبطالنا الخمسة في ميامي، فقد ألقي الضوء على المعركة التي خاضوها ضد الإرهاب الموجه إلى كوبا والمتمركز في الولايات المتحدة. وقد عوقبوا فقط وبصورة مطلقة لمكافحتهم للجماعات الإرهابية التي تعمل بحرية في ميامي، معرضين حياتهم للخطر للقيام بهذه العملية.

وشكلت المحاكمة القضائية غير القانونية لأبطالنا الخمسة تأييدا صارخا للجماعات الإرهابية المعادية لكوبا والتي تعمل هناك. ومن دواعي الأسف حقا أنه في حين جرى إيداع أبطالنا الخمسة السجن ظلما، وتعرضوا لأحكام وعقوبات ظالمة، وانتهكت حقوقهم الإنسانية بوحشية، فقد أطلق في الولايات المتحدة سراح الإرهابيين الذين اختطفوا السفن والطائرات الكوبية بكفالة ميسرة أو حتى بدون أي كفالة أحيانا. ويدل هذا، مرة أخرى، على أن حكومة الولايات المتحدة لا تعاقب الإرهاب عندما يكون موجها إلى بلدان ترفض الإذعان لسياساتها الإمبريالية.

ويتعين على حكومة الولايات المتحدة إلغاء القانون الإجرامي للتسوية الكوبية، المسؤول عن وفاة مواطنين كوبيين عديدين حاولوا الوصول إلى أراضي الولايات المتحدة، مدفوعين بالامتيازات التي يمنحها هذا القانون.

ويتعين على حكومة الولايات المتحدة إلغاء قانوني هيلمز – بيرتون وتوريسللي، وهما أداتين إرهابيتين تنتهكان القانون الدولي وتتسببان في معاناة الشعب الكوبي.

ويمكن لكوبا أن ترفع رأسها عاليا وأن تعلن بفخر ما يلي:

- إنها لم تشارك على الإطلاق في عمل إرهابي واحد ضد أي بلد.
- لدينا تشريع حديث لمكافحة الإرهاب اعتمدته الجمعية الوطنية لسلطة الشعب في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- وقعت وصدقت على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة بشأن الإرهاب التي اعتمدت في إطار منظومة الأمم المتحدة، استجابة لنداء من أمين عام هذه المنظمة.
- أكدنا مجددا رغبتنا في زيادة التعاون القانوني مع جميع البلدان، دون استثناء، بغية مكافحة هذه الآفة.
- أقمنا تعاونا مستمرا مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة.
- أصبحنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الرغم من أن الدولة النووية الوحيدة في الأمريكتين تتبع سياسة عدائية تجاه كوبا والتي لا تستبعد استخدام القوة.
- صدقنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيللكو، والتي وقع عليها بلدنا في عام ١٩٩٥.

وسنواصل الدعوة إلى التعاون الدولي، القائم على أساس احترام مبادئ القانون الدولي في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة، باعتبارها الأداة الفعالة الوحيدة لمنع ومكافحة الإرهاب.

وبإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، أوضحت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى أن ما يحفزها ليس الرغبة الخالصة في مكافحة الإرهاب الدولي، بل التعطش الذي لا يرتوى للانتقام من الثورة الكوبية. ولا يمكن فقط تصور أن تكون المكافحة المتعددة الأطراف للإرهاب أداة لخدمة المصالح الوطنية وأهداف السياسة الخارجية للقوة العالمية التي تتمتع حاليا بهيمنة القطب الأوحد.

ووزارة الخارجية تؤكد من جديد بوضوح وحزم أن إدراج كوبا في القائمة غير الشرعية للدول الراعية للإرهاب وفي تقرير وزارة الخارجية بشأن ''أنماط الإرهاب العالمي''، وهو الإجراء الذي يهيئ الظروف المثالية لشن هجوم عسكري محتمل ضد كوبا، لن يرهبنا بأدنى قدر. وإذا كان هذا هو الهدف الذي يسعى إليه أعضاء حكومة بوش، فإنهم يضيعون وقتهم.

وتدين وزارة خارجية كوبا وترفض بكل قوتها هذا الهجوم الجديد للولايات المتحدة على سجل كوبا الناصع في مجال مكافحة الإرهاب. وهي تناشد حكومة الولايات المتحدة وضع حد لسياساتها العدائية الإجرامية والمعيار المزدوج لحملتها المزعومة ضد الإرهاب، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات ضد الجماعات الإرهابية التي تعمل صراحة في ميامي، وتخطط وتنظم وتنفذ أعمالا إرهابية ضد كوبا.